

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

 **جامعة محمد خيضر –بسكرة-**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم**: العلوم المحاسبية والتجارية

 **تخصص**: العلوم المالية والمحاسبية

 **مقياس**: مالية عامة

النفقات العامة

اعداد طلبة الفوج7: الأستاذة: كردودي صبرينة

* سلطان اية
* سويكيأسماء
* شرك كريم
* صغيرو هديل

**خطة البحث:**

المقدمة:

**المبحث الأول**: مدخل مفاهيمي للنفقات العامة..........................................3

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة ...............................................3

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة ............................................5

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنفاق العام.........................................10

**المبحث الثاني**: ظاهرة تزايد الانفاق العام...............................................13

المطلب الأول: مفهوم ظاهرة التزايد...................................................13

المطلب الثاني: أسباب تزايد الانفاق العام..............................................14

**المبحث الثالث:** النفقات العامة في الجزائر..............................................16

المطلب الأول: توزيع النفقات في الجزائر لعام 2020..................................16

المطلب الثاني: تطور النفقات خلال [2020/2010] .................................18

**الخاتمة:**

المقدمة:

ان الجزائر وفي سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية طبقت عدة استراتيجيات تنموية متعددة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية وذلك من اجل مواكبة حاجات المجتمع المتزايدة من جهة وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى، حيث أن تطبيق هذه الاستراتيجيات لا يتم إلا عن طريق دمج مجموعة من الوسائل: بشرية، مادية، قانونية ومالية وتبقى الوسائل المالية الشرط المسبق لتفعيل باقي الوسائل خصوصا ما تعلق بإنشائها، صيانتها وتحريكها. كما يعتبر النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف الذي تسعى إليه الدولة جاهدة لتحقيقه عن طريق مجموعة من السياسات التنموية والبرامج المختلفة الآجال بغض النظر عن الأجواء والظروف التي صيغت ونفذت فيها هذه البرامج والقوانين، حيث أثرت عدة متغيرات ومؤشرات اقتصادية على هذه التنمية ومن أبرزها الإنفاق العام للدولة والذي يعتبر من أهم الأدوات الرئيسية لتدخل الدولة في الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية. فكيف توزع هذه النفقات؟ وكيف تطورت في السنوات الأخيرة؟

**المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنفقات العامة**

**المطلب الأول:تعريف النفقات العامة**

سوف نجيز بعض التعابير المختلفة التي وردت حول تعريف النفقة العامة كما يلي:

* هي المبالغ المالية التي تنفقها السلطة العمومية المتمثلة في الحكومة والجماعات المحلية من اجل تحقيق منفعة عامة [[1]](#footnote-2)
* هي مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة[[2]](#footnote-3)
* هي كافة المبالغ النقية التي يقوم بأنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة [[3]](#footnote-4)
* هي ما يعبر عن حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات, و هو احد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة , التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي [[4]](#footnote-5)

 **المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة**

وتنقسم النفقات الى اربع معايير او تقسيمات **:[[5]](#footnote-6)**

**أ – التقسيم(المعيار) الدوري:**

وبناء عليه تقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية، ونفقات غير عادية

1. **النفقات العادية:** وتتسم بالدورية، والتكرار، وضمن مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة. ولا يعني التكرار هنا ثبات مقدارالنفقة العامة كل سنة، فقد تتغير كمياتها، ومقاديرها بالزيادة، أو النفقات. ولكن يفترض أن تستوعب النفقات العامة العادية الدورية،وبصفة نهائية خلال الفترة الزمنية الدورية المحددة لها، وهي السنة مثلا. ولذا يجب أن تتكرر سنويا، ومن أمثالها: الرواتب،والأجور، والتقاعد، وفوائد الدين العام، ونفقات الصيانة.
2. **النفقات غير العادية:** وتتسم بعدم الدورية، والتكرار، ولا تظهر إلا في فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة بحيث تتجاوز آثارهاحدود الفترة المالية العادية، وهي السنة في الغالب. ويمثل هذا النوع في الغالب النفقات التي تؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت:

كالنفقات الاستثمارية الضخمة، ونفقات الإنشاءات: كالشبكات الطرق، والكباري، والمباني، والمجمعات.

ويمثل هذا النوع أيضا نفقات الظروف الطارئة، وغير العادية، والت لا ترصد نفقاتها مسبقا، لعدم توقعها، وعدم دوريتها: كنفقاتالحروب، والكوارث البيئية المناخية: كالجفاف، والفيضانات، والزلازل، والبراكين، وتلوث البيئة. وتتبلور آثار هذه التفرقة بين هذينالنوعين من النفقات العادية، وغير العادية في أمرين اثنين:

الأمر الأول ضرورة تمويل النفقات العادية بموارد عادية، بحيث لا يجوز الاعتماد على مورد استثنائي لتمويل نفقات عادية متكررةسنويا.

الأمر الثاني ضرورة إنشاء ميزانية غير عادية للنفقات غير العادية إلى جانب الميزانية العادية المخصصة للنفقات العادية.ويبدو أن المعيار الدوري يجافي المنطق، والأساس العلمي المقبول، فهو معيار تحكمي يتخذ من الأساس الزمني، والتكرارالسنوي مبررا للتقسيم بين النفقات، في حين أخذت الدول تتخلى عن المدة الزمنية السنوي في تحضير الموازنة العامة. فضلا عن أنه لايجوز تخصيص ميزانية غير عادية بجانب الميزانية العادية بحجة رصد نفقات غير

 عادية لظروف غير عادية، وطارئة لأن النظرة الآنتبدلت، وأخذت الدول ترصد نفقات الظروف الطارئة في الميزانيات العادية.

**ب- التقسيم (المعيار) الإداري[[6]](#footnote-7)**

وبناء عليه يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوحدات، والأجهزة الحكومية الرئيسة والتي تباشر الإنفاق الحكومي. وبعبارة أخرىتبعا لمدى الاستفادة من هذه النفقات على النطاق القومي المتمثل في أفراد المجتمع كله، أو على النطاق المحلي المتمثل في أفرادمنطقة، أو وحدة إدارية معينة. وهو ما يعرف بالنفقات المركزية، والنفقات اللامركزية.

1. **النفقات المركزية**: تقوم بها السلطات الحكومية المركزية: كالوزارات، وأقسامها، وذلك بالنسبة للخدمات العامة، وعلى نطاقالوطن كله، وبمختلف قطاعاته، ومحافظاته، وخاصة المتعلقة بنفقات المرافق العامة للدولة: كنفقات الأمن الداخلي، والخارجي،والعدالة، والصحة، والتربية والتعليم، والتمثيل الدبلوماسي.ويتحمل عبء هذه النفقات جميع رعايا الدولة، وبما يدفعونه من ضرائب، وهم المنتفعون بها أيضا.
2. **النفقات اللامركزية**: فهي التي تجريها السلطات الحكومية اللامركزية المحلية: كالمحافظات، والولايات، ومجالس المقاطعات،ومجالس المدن، ومجالس القرى، وهي المتعلقة بنفقات هذه الوحدات الإدارية اللامركزية، وعلى نطاقها المحلي فقط. ويتحملسكانها أعباءها وهم المنتفعون بخدماتها أيضا.

ويبدو أن هذا المعيار أكثر قبولا من المعيار الدوري، إلا أنه يبقى غير كاف، ويثير بعض الصعوبات الفنية، نظرا لتعقد الأجهزة الإدارية،وتشابكها مع بعضها البعض. إلا أنه يتيح للسلطتين التنفيذية، والتشريعية فرصة الرقابة الإدارية، والقانونية على نفقات هذه الوحداتالإدارية المركزية، واللامركزية، مما يساعد على ضبطها وتوجيهها نحو قنواتها الإنفاقية السليمة.

**ث –التقسيم (المعيار) الوظيفي:**وتبعا له يتم تصنيف النفقات العامة استنادا إلى الوظائف، والخدمات التي تضطلع بها الدولة. وبعبارة أخرى تبعا لغرض النفقات،ونوعية الخدمات التي تنفق الموارد المالية لإشباعها. وعلى هذا يتم في العادة تصنيف النفقات العامة في مجموعات متجانسة تخصصكل مجموعة لوظيفة معينة، وتتمثل هذه المجموعات في :

* **المجموعة الأولى**:نفقات الخدمات العامة وهي نفقات الخدمات الأساسية المعبرة عن سيادة الدولة مثل:

- **نفقات الإدارة العامة**: كنفقات الأجهزة الحكومية، والإدارات المالية، والشؤون الاقتصادية، والشؤون الخارجية، وذلك كرواتبللموظفين، وأجور العاملين فيها، وكأثمان مستلزماتها وغيرها.

- **نفقات الدفاع:** والمخصصة لنفقات مستخدمي، وموظفي مرفق الدفاع الوطني المحلي، والخارجي.

 - **نفقات العدالة**: قضاء، شرطة، وهذه النفقات مقتصرة على الحكومات، لأنها تعبر عن سيادتها، وبحيث لا يجوز ممارستهامن قبل الأفراد أي القطاع الخاص.

* **المجموعة الثانية** : الخدمات الجماعية وهي نفقات الأنشطة المرتبطة بتقديم خدمات ضرورية لحياة المجتمعات
المتحضرة مثل :
- نفقات المواصلات، والاتصالات: كالطرق، والشوارع، والكباري، والأنفاق والممرات، والقنوات المائية، والهاتف، والتلكس،والفاكس، والقنوات الفضائية، والاتصالات بأنواعها.
- نفقات المياه، والمجاري، والصرف الصحي، والنظافة، والدفاع المدني، ومكافحة الحريق، ومعالجة تلوث البيئة.
- نفقات البحوث العلمية، والاستكشافية، والتقنية، والتكنولوجية، وغيرها من خدمات البنى التحتية والمدنية، والعلمية، والتيتقوم بها الحكومات عادة مع جواز مشاركة الأفراد لها قي تقديمها.
* **المجموعة الثالثة** :نفقات الخدمات الاجتماعية
التي تحقق التنمية الاجتماعية الإنسانية مثل:
- نفقات التربية والتعليم، والثقافة، والتدريب، والتأهيل والمهارات الفنية.
- نفقات الصحة، والرياضة، ومراكز الشباب.
- نفقات الرفاهية الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، وكبار السن، والأرامل والأطفال، واللقطاء، والمحرومين، والأسر الكبيرة.
* **المجموعة الرابعة**:نفقات الخدمات الاقتصادية مثل
- نفقات المشروعات الزراعية.
- نفقات المشروعات الصناعية.[[7]](#footnote-8)
- نفقات التجارة.
- نفقات القوى، والطاقة

**ج –التقسيم (المعيار) الاقتصادي:[[8]](#footnote-9)**

وبناء عليه يتن تصنيف النفقات العامة تبعا لطبيعة النفقة ذاتها سواء فيما يتعلق باستمرارها، أو ديمومتها أو علاقتها بالثروةالقومية، أو فيما يتعلق بالمقابل أو عدمه.
وفيما يلي أهم الأنواع التي اقترحتها لجنة خبراء الأمم المتحدة، والتي تحصر في أربعة مجموعات :

* **المجموعة الأولى**:النفقات الجارية وهي التي تتكرر بصفة دورية متكررة. ويتعلق باستمرارها استمرار تسيير المرافقالعامة للدولة مثل:
- رواتب ومعاشات الموظفين، ومشتريات السلع، ومصاريف الصيانة.
- نفقات سداد فوائد الديون على اختلاف أنواعها.
- الإعانات النقدية، والعينية وساء تستهدف الدعم المباشر، أو غير المباشر للأفراد، أو السلع أو الخدمات.
ومثل هذه النفقات لا تتعلق برأس المال القومي، أو الثروة القومية، وإنما بإيرادات الدولة. وغالبا ما يتم تغطيتها بالإيرادات الماليةالحكومية الجارية: كالضرائب والرسوم.
* **المجموعة الثانية :**النفقات الرأسمالية والتي تخصص لتكوين رأس المال، وتهدف إلى تنمية الثروة القومية مثل:
- نفقات الاستثمارات والتكوينات الرأسمالية.
- نفقات الإنشاء والتعمير.
- التحويلات الرأسمالية الداخلية والخارجية.
- القروض المباشرة سواء للهيئات المحلية أو الأجنبية.
ومثل هذه النفقات تتعلق بثروة الأمة، ورأس مالها، وليس بإيرادات الدولة.
وتستهدف عادة تنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات للمواطنين، أو القطاعات الإنتاجية: كنفقات الطرق، والسدود،والري، والطاقة وغيرها.
وغالبا يتم تغطيتها بالإيرادات المالية الحكومية غير العادية: كالقروض، ونفقات الدين العام.
* **المجموعة الثالثة**:النفقات الحقيقية تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول علىالسلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتجالوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزةالدولة. و هذه النفقات تمثل المقابل الذي تدفعه الدولة في سبيل الحصول على تلك الموال مثل:
- نفقات العمال، والموظفين في أجهزة الدولة من رواتب وأجور ومعاشات، ومكافآت ومقابل الخدمات التي يقدمونها للدولة.
- نفقات شراء السلع، والمواد، والمشتريات، التي تحتاجها الأجهزة الحكومية.
وهذه النفقات تمثل دخولا حقيقية حصل عليها أصحابها مقابل ما قدموه للدولة من خدمات ضرورية لتسيير مرافق الدولة العامة:كالصحة، والتعليم، والقضاء...الخ.
* **المجموعة الرابعة** :النفقات التحويلية وهي التي تقوم بها الدولة بدون الحصول على مقابل سواء كان خدمات، أوسلعا. ولا تتصل بسير أعمال المرافق العامة، ولا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي. وإنما تستهدف تحويل جزء من الثروة،الموارد المتاحة عن مسارها الأصلي لتحقيق أغراض اقتصادية،مالية، أو اجتماعية.
وبعبارة أخرى لا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، وإنما إلى إعادة توزيعه ومثالها:

النفقات التحويلية الاقتصادية: كالإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية، وكالدعم المقدم لبعض السلع التموينية:كالخبز، والسكر، والحليب، والدقيق.
- النفقات التحويلية الاجتماعية: وتشمل الإعانات الحكومية للفقراء، وتقدم بصفة دورية، أو غير دورية لمساعدتهم على مواجهةأعباء الحياة المعيشية. وكمساهمات الحكومة في التأمينات الاجتماعية، والصحية لمساعدة أفراد الطبقة الوسطى من موظفين، وعمال،
وحرفيين، ومهنيين، وكبار السن، والمرضى، والأرامل.
- النفقات التحويلية المالية: وتشمل نفقات الدولة أثناء مباشرتها لأعمالها المالية: كفوائد الدين العام، وأقساط استهلاكها السنوية.[[9]](#footnote-10)

**المطلب الثالث: العوامل المحددة للإنفاق العام:**

كلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك (بافتراض غياب الفساد الإداري والاقتصادي) إلى إشباع أفضل وأكثر لحاجات أفرادالمجتمع. ومن هنا فإنه من المفيد للدولة معرفة النتائج المترتبة عن النفقات العامة وليس تحديد حجم هذه النفقات. إلا أن تحديد حجمها يبقى مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة.

**العوامل المحددة للانفاق العام:**

 تعتبر النفقات العمومية مبالغ تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها إشباعا للحاجات العامة ويثار التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي لا يصح للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة وبعبارة أخرى هل للنفقات العامة حدودا لا يصلح تعديها أو حجما لا يجوز أن تزيد عليه وقد حدد بعض الاقتصاديين نسبا معينة لا تخرج من المجال (5 %– 25 %) من الدخل القومي، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذه النسبة لأن النفقات العامة تتوقف على عوامل لا تبقى ثابتة من دولة لأخرى ومن وقت لآخر. والواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو رسم حدوده في دولة ما وفي زمن ما إنما يتوقف على عوامل مذهبية واقتصادية ومالية سنتناول كل منها على حدة.

**1-العوامل المذهبية :**

رأينا أن النفقات العامة يقصد بها إشباع الحاجات العامة بتحديد ما يعتبر حاجة عامة ومن ثم تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام إنما يخضع للفلسفة أو الإيديولوجية السائدة في الدولة؛ فردية أو تدخلية أو جماعية فهو قرار ذو طابع سياسي في التحليل الأخير. ففي ضل الإيديولوجية الفردية حيث الفلسفة السائدة هي ترك الأفراد أحرارا في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم باعتبار هذه الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، يقتصر دور الدولة على القيام بوظائفها التقليدية من جهة وعلى القيام ببعض وجوه النشاط الاقتصادي التي لا يقدم عليها النشاط الخاص إما لضخامة تكاليفها كالسدود والخزانات وإما لعدم ربحيتها كالطرق والخدمات التعليمية من جهة أخرى . وفي ضل هذه الإيديولوجية يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل القومي بالقدر الضروري للقيام بالوظائف ووجوه النشاط المشار إليها مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن تقل أنواعها من جهة أخرى .أما في ضل الإيديولوجية التدخلية حيث الفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحرارا في ممارسة البعض الآخر فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية عنه في ضل الإيديولوجية الفردية. فبالإضافة إلى قيام الدولة بوظائفها التقليدية فإنها تقوم بوظائف اقتصادية تتمثل في استغلالها لبعض المشروعات الإنتاجية التي كان يمكن أن يقوم بهاالنشاط الخاص ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتنمية الاقتصاد القومي وتقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة للطبقات ذات الدخول المنخفضة وغير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف الفوارق بين الطبقات. وفي ضل هذه الإيديولوجية

تدعو الحاجة إلى المزيد من الإنفاق العام للقيام بكافة وجوه النشاط المشار إليها مما يترتب عليه أن يزداد حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن يزداد تنوعها من جهة أخرى. وأخيرا فإنه في ضل الإيديولوجية الجماعية حيث الفلسفة السائدة هي تملك الجماعة لأموال الإنتاج وتولي الدولة نيابة عنها القيام بكافة وجوه النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى القيام بوظائف الدولة التقليدية فإن دور النفقات العامة يعظم إلى أقصى الحد، وذلك أن قيام الدولة بعمليات الإنتاج و التوزيع كلها إنما يتبع اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة هذا بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية، وهذا كله إلى جانب النفقات التي يقتضيها قيام الدولة بوظائفها التقليدية بطبيعة الحال . وفي ضل هذه الإيديولوجية يزداد حجم النفقات العامة وترتفع نسبتها إلى الدخل القومي إلى أكبر حد من جهة وتعدد أنواع النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها من جهة أخرى.[[10]](#footnote-11)

**2-العوامل الاقتصادية:**

تستخدم النفقات العامة كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، ومن هنا فإن النفقات العامة يتحدد حجمها بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج والطلب الفعلي .إنّ تأثر النفقات العامة بمستوى النشاط الاقتصادي يوصف بـ "حساسية النفقات العامة" حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام وذلك كما يلي:

* **حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة:**عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد وبالعكس في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الركود والكساد فإن الإنفاق الجاري سوف يتقلص أو يقل. إلا أنه يلاحظ أن درجة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي يكون أشد انحدارا من انحدار منحنى الإنفاق الجاري وهذا مرتبط بطبيعة مرونة هذا النوع من الإنفاق الذي يجد فيه صاحب القرار صعوبة كبيرة في تقليصه وضغط فقراته.
* **حساسية الإنفاق الاجتماعي:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاها معاكسا لمسار منحنى النشاط الاقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي لعدم الحاجة الماسة لذلك. أما في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وصولا إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي لأن المطالبة بإعانات البطالة والدعم بمختلف أشكاله تصبح شديدة لمواجهة الضرر من حالة الكساد.
* **حساسية الإنفاق الاقتصادي:** إن حساسية الإنفاق العام الاقتصادي ترتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ضل دولة حارسة غير متدخلة يأخذ مسار الإنفاق الاقتصادي اتجاها مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي وهذا طبيعي تبعا لأسلوب حيادية المالية العامة. أما في ضل دولة متدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية لأن الدولة وبحكم مهامها التدخلية سوف تسعى إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي لمواجهة حالة الكساد، وتتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الانتعاش.

**3-العوامل المالية:**

 من بين المحددات للنفقات العامة قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودةإن القدرة التمويلية للاقتصاد تتعلق بمقدرتين أساسيتين الأولى مقدرته على تحمل العبء الضريبي "المقدرة التكلفية" والثانية "المقدرة الإقراضية"والمتمثلتان فيما يلي:

* **المقدرة التكلفية:** تتمثل في قدرة الدخل القومي على تمويل تيارات الإيرادات العامة عن طريق الضرائب
* **المقدرة الإقراضية:** أما فيما يتصل بالمقدرة الاقراضية فإنها تعني مقدرة الدخل القومي على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية. هذه المقدرة تتوقف بصفة عامة على عاملين رئيسيين أولهما حجم الادخار المستخلص من الدخل القومي، وثانيهما توزيع الجزء المدخر بين مجالات الإقراض الخاص والإقراض العام[[11]](#footnote-12)1

**المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الانفاق العام**

 **المطلب الأول: ظاهرة التزايد**

إنظاهرةتزايدالنفقاتالعامةأصبحتمنالظواهرالمعروفةبالنسبةلماليةالدولةوبمختلف الدول و ذلك

نتيجةتطوردورالدولة،وازدياددرجةتدخلهافيالحياةالاقتصاديةوالاجتماعية،وترجعهذهالزيادةالىعدةأسبابكالتالي:

* **أنواعازديادالنفقاتالعامة:**

اهتمالعالمالاقتصادي "أدولففاغنر"،بدراسةالتطورالماليللدولةوبعدأندرسحجمالنفقاتالعامةللعديدمنالدولالأوروبيةوخلصإلىقانونزيادةالنفقاتالعامة،فحسرأيهأنالنشاطالحكومي يزدادكماويتعددنوعابمعدلأكبرمنمعدلزيادةالسكان،فنفقاتالدولةحسيةتزدادبازديادتدخلهافيخدمةالأفراد.

**1-الزيادةالحقيقية:**يقصدبالزيادةالحقيقيةللنفقاتالعامةزيادةالمنفعةالحقيقيةالمترتبةعلىهذهالنفقات،وأنهناكتوسعافيحجمالسلعوالخدماتالعامةالتيتقدمهاالدولةللمجتمعأوتحسين

مستوىالخدماتالعامةالقائمة،فيكونالنموالحقيقيللإنفاقالعامهوالتغيرالنقديلتلكالزيادةفي

حجمالخدماتالعامةونوعيتهاوهناكزيادةحقيقيةمطلقةوأخرىنسبيةكمايلي :

**1.1-الزيادةالحقيقيةالمطلقة:**تعنيأنحجمالنفقاتالعامةيزدادعامالىأخر،حيثظهرتأرقام

فيبعضميزانيات الدولأكدتوبشكلواضحعلىزيادةالإنفاقالعام.

**2.1-الزيادةالحقيقيةالنسبية:**فتعنيالزيادةالمطلقةأنهامنسوبةالىبعضالمتغيراتالاقتصادية

المهمةفيالاقتصاد وأهمهذهالمتغيراتهيإجماليالناتجالقومي.

**2-الزيادةالظاهرية:**تعنيأنهناكزيادةفيالأرقامالنقديةللنفقاتالعامة،دونأنتكونهناك

زيادةرقميةفيحجمالسلعوالخدماتالعامةالمقدمةمنالحكومة،أيدونأنيترتبعنهازيادة

المنفعةالحقيقيةولاتقابلهازيادةفينصيبالفردمنالخدماتالتيتؤديهاالدولةمنخلالهيئاتها

. ومشروعاتهاالعامة.[[12]](#footnote-13)

**المطلب الثاني:أسباب تزايد النفقات العامة [[13]](#footnote-14)**

يمكن تميزها في أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية

1. **أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة**

تشهد الدول في ظل هذا النوع من الزيادة رصد مبالغ مالية ضخمة بغرض إنفاقها

دون ان ترافق تلك الزيادة في للنفقات خدمات إضافية،ومن أسباب الزيادة الظاهرية

تلك مايلي:

* *التزايد السكانيو التوسع الجغرافي:*من الطبيعي أن يؤدي النمو الديمغرافي

و التوسع الجغرافي إلى زيادة النفقات العامة نتيجة ارتفاع الحاجات العامة، غير أن نمو النفقات العامة ذلك لايقود بالضرورة إلى تحسين النصيب المخصص للفرد الواحد، و عليه تكون تلك الزيادة ظاهرية

* *تدهور قيمة النقود :*هو تراجع ما يمكن الحصول عليه من سلع و خدمات بنفس المقدار

من النقود من فترة معينة إلى فترة أخرى أو ما يعرف بانخفاض القيمة الحقيقية النقود التى تظهر في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يتطلب رفع القيمة الاسمية لها أي رفع من النفقات العامة مقابل الحصول على نفس الحاجات إلى كان بالإمكان توفيرها من قبل و بمقدار من النقود و هذا لتراجع القدرة الشرائية

* *اختلاف طرق المحاسبة القومية:* أدى اختلاف طريقة القيد في الحسابات بسبب التغيرات

المستمرة إلى زيادة النفقات بشكل ظاهري ، إذا تم الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات و النفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدول كقاعدة الشمولية التي باتت تعرف تزايد و ارتفاع من سنة لأخرى

1. **أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة :**

يعرف التزايد الحقيقي للنفقات العامة على أنه الارتفاع في حجم الكلى الإنفاق العام مقابل الحصول على منفعة إضافية دون أن يتغير مساحة البلد و لا عدد سكانه ،و غالبا يرتبط هذا النمو بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد بغية الرفع من المتوسط نصيبهم في الخدمات العامة . ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤيدة لارتفاع الحقيقي في الإنفاق العام كالتالي

* الأسباب الاقتصادية: أن من أهم إلاسبابالاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات

العامة هو النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني و التوسع في المشاريع العامة. و من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط الدخل الفرد الحقيقي و بالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع و الخدمات

* الأسباب الاجتماعية: لقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التمركز في المدن و المراكز

الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية الثقافية و الخاصة بالنقل و المواصلات و المياه و الغاز والكهرباء...الخ

كما أدى انتشار التعليم إلى نمو الوعى الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كالمطالبة الحقيق العدل الاجتماعية و بإعادة توزيع الدخل و الثروة من أجل إزالة الفروق الاجتماعية، وتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر و المرض و العجز الشيخوخة و تعويض إصابة العمل و غيرها ، وهو ما ينتج عنه منح الدولة لإعلانات و بالتالي زيادة النفقات العامة و بصفة خاصة النفقات التحويلية

* الأسباب السياسية : تتأثر النفقات العامة بطبيعة الحكم السائد ،و مستوى الخلق السياسي ، وتحديد مسؤلية الدولة قبل الأفراد كما انا للسياسة الدولية آثارها في النفقة العامة من ناحية ما تتكلفه في سبيل التعاون في المحيط الدولي ، و من ناحية ازدياد النفقات الحربية كنتيجة المنازعات الدولية و الاستعداد لخطر الحرب
* الأسباب الإدارية: أن سوء التنظيم الإداري ، وزيادة الموظفين، و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة تعتبر من أسباب الزيادة في النفقات العامة
* الأسباب المالية: من أهم العوامل المالية التي ساعدت على زيادة النفقات العامة سهولة الاقتراض و وجود فائض في الإيرادات أي مال احتياطي

**المبحث الثالث: النفقات العامة في الجزائر**

**المطلب الاول: توزيع النفقات في الجزائر 2020**

**توقع مشروع قانون المالية 2020 الذي أقره الأربعاء الماضي مجلس الحكومة انخفاضا بنسبة7,7 % في مداخيل الميزانية و 9,2 % في نفقات الميزانية و هو ما يعني عجزا في الميزانية يعادل 7,2 % من الناتج الداخلي الخام و عجزا في الخزينة يعادل 11,4% من الناتج الداخلي الخام.**

 **النفقات:**

* ستستقر نفقات الميزانية في حدود 7.773,1 مليار دج مقابل 8.557,2 مليار دج سنة 2019 مسجلة انخفاضا ب 9,2% .
* وستستقر نفقات التسيير في حدود 4.893,4 مليار دج مسجلة انخفاضا ب 1,2 % مقارنة بسنة 2019.
* سيغطي مشروع قانون المالية 2020 ما يعادل 33.179 منصبا ماليا من بينها 16.117 منصب جديد من شأنها التكفل بتسيير 1.353 مؤسسة سيتم استلامها من طرف قطاعات الصحة و التربية الوطنية و التعليم العالي و التكوين المهني.
* تم الابقاء على التحويلات الاجتماعية التي لم تتغير مقارنة بسنة 2019 حيث استقرت في حدود 1.798,4 مليار دج أي بنسبة 8,4 %  من الناتج الداخلي الخام.
* ستنخفض نفقات التجهيز ب20,1% من اعتمادات الدفع و 39,7 %  من رخص البرامج.
* ستستقر اعتمادات الدفع في حدود 2.879,7 مليار دج مقابل 3.602,7 مليار دج

**سنة 2019 موزعة كالتالي*:***

* 2.080,2 مليار دج لتمويل برامج الاستثمار (72,2%) و 799,5 مليار دج لعمليات رأس المال (27,8%).
* سجل مشروع قانون المالية 2020 مبلغ 569,88 مليار دج خصص منه  290,19  مليار دج للبرنامج الجديد و 279,69 مليار دج في إطار إعادة تقييم المشروع الحالي.
* تتوقع ميزانية 2020 عجزا في الميزانية ب 1.533,4 مليار دج أي انخفاضا بنسبة 7,2 % مقارنة بالناتج الداخلي الخام مقابل 1.438،1- مليار دج (6,9- % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2019).
* عجز الخزينة يقدر بـ 2.435,6 مليار دج، أي ما يعادل 11,4- بالمائة (مقابل)11،5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2019).
* تراجع قيمة الواردات مقارنة بسنة 2019، بمعدل 12 بالمائة بالنسبة للسلع و16بالمائة بالنسبة للخدمات.[[14]](#footnote-15)

**المطلب الثاني: تطور النفقات [2020/2010]**

* الجدول التالي يبن كيفية تقسيم نفقات التسيير في الجزائر لعام 2020[[15]](#footnote-16)

[[16]](#footnote-17)

* الجدول التالي يبين توزيع نفقات التجهيز في الجزائر لعام 2020[[17]](#footnote-18)



* ومن خلال جمعنا لإحصائيات النفقات للجزائر لخصناها في هذا المنحنى الذي يبرز لنا كيفية تطور النفقات خلال [2020/2010] :

منحني بياني يمثلتطورالنفقات العامة في الجزائرلفترة [2020-2010]

**التعليق:**

* يبين المنحنى البياني مراحل تطور النفقات العامة في الجزائر والذي يقودنا للقول بان النفقات في تزايد متذبذب عبر هذه الفترة حيث قدرت سنة 2010 ب 5859 مليار دينار لتتزايد بشكل ملحوظ خلال هذا العقد الى ان وصلت ل 7822 مليار سنة 2020 بزيادة سنة 33%وفي هذه المرحلة نلاحظ انخفاض واضح سنة 2013 وهذا بسبب الساسة المتبعة من طرف الدولة وهي ترشيد النفقات.
* ونلاحظ في الفترة الممتدة من 2016 الى 2018 تناقص واضح او تخفيض كبير في نفقات واذا اردنا معرفة السبب فهو نقص الإيرادات او بمعنى ادق انخفاض سعر البترول والذي هو أساس مداخيل الاقتصاد الوطني مما جعل الدولة الجزائرية تتبع سياسة التقشف.
* المنحنى التالي يمثل لنا التغيرات الحاصلة لكل من نفقات التسيير والتجهيز

منحنى بياني يمثل تطور نفقات التسييرونفقات التجهيزللفترة [2020-2010]

1. نفقات التسيير:

نلاحظ ام نفقات الزيادة اخذت اتجاه الزيادة وهو انعكاس ازيادة في الانفاق العام حيث في 2010 كانت نفقات تسيير 2837 مليار حيث زادت الى ان وصلت الى 4893 وهذا ارتفاع كبير في نفقات التسيير

1. نفقات التجهيز: نلاحظ انها عاشت تذبذب واضح منه ارتفاع و نقصان مابين 2010 الى 2020 وهذا يرجع لعدة أسباب منها لعدم كفاءة البرامج الاستثمارية وعدم الاهتمام الحقيقي بنقل اقتصاد الوطني من اقتصاد محروقات الى اقتصاد حقيقي قائم على الاستثمارات والمشاريع .
1. محمد عباس محرزي, **اقتصاديات المالية العامة** , الطبعة الثانية , ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون الجزائر 2005ص 65 [↑](#footnote-ref-2)
2. محمد طاقة هدى العزاوي , **اقتصاديات المالية العامة ط3** . دار الميسر عمان 2007. ص33 [↑](#footnote-ref-3)
3. فيلح حسن **خلف المالية العامة** عالم الكتب الحديثة اربد الأردن , 2008, ص89 [↑](#footnote-ref-4)
4. عبد المجيد قدي **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** - دراسة تحليلية و تقييميه - ط3. ديوان المطبوعات الجامعية. 2006 ص 179 [↑](#footnote-ref-5)
5. ) د.دغمان زوبير ,**محاضرات السنة الثانية في مقياس المالية العامة**,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة محمد الشريف سوق هراس,ص48-49. [↑](#footnote-ref-6)
6. ) د. دغمان زوبير, **مرجع سابق**,ص50-51 [↑](#footnote-ref-7)
7. ) د.دغمان زوبير, **مرجع سابق** ,ص51-52 [↑](#footnote-ref-8)
8. )بن نوار بومدين, **النفقات العامة على التعليم** مذكرة لنيل شهادة الماستر,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان,ص45-46 [↑](#footnote-ref-9)
9. ) بن نوار بومدين, **مرجع سابق**,ص48-49 [↑](#footnote-ref-10)
10. سلماني فريدة **مذكرة ماستر. دراسة اثر النفقات العمومية علي النمو الاقتصادي بتقنية التكامل المشترك.** جامعة اكلي محند اولحاج .البويرة. سنة2013 /2014 . ص 14. [↑](#footnote-ref-11)
11. 1سلماني فريدة ,**المرجع السابق** . ص 15/16. [↑](#footnote-ref-12)
12. سمية وسمر. مذكرة ماستر.تحليل و قياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر 1980/2016. جامعة العربي بن مهيدي. ام بواقي. سنة 2017/2018. ص 11/12. [↑](#footnote-ref-13)
13. ) د.محمد بن علي الكبيسي,al-sharq.com,10:24 2020/05/18 [↑](#footnote-ref-14)
14. وكالة الأنباء الجزائرية , مشروع قانون المالية 2020 بالأرقام , لثلاثاء, 01 تشرين1/أكتوبر 2019 [↑](#footnote-ref-15)
15. ) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** لقانون المالية 2020, العدد,81,ص51 [↑](#footnote-ref-16)
16. [↑](#footnote-ref-17)
17. ) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** لقانون المالية 2020, العدد,81,ص52 [↑](#footnote-ref-18)